جامعة القاهرة
كليـــة دار العلـوم
الدراســـات العليـــا
قسم النحو والصرف والعروض

شـــرح التسهيـــل

للمرادي

القســم النحــوى

تحقيق ودراسة

محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد

مكتبة الإيمان - المنصورة

ت : ٢٢٥٧٨٨٢

الطبعة الأولى

٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ

رقم الإيداع : ٩٤٥٤ /٢٠٠٧

الإهـداء

إلى دار العلوم الحصان الرزين

رمز الأصالة والمعاصرة

المقدمة

الحمد لله الذى خلق الإنسان فكرمه ، واصطفاه على مخلوقاته فهداه وعلمه ، والصلاة والسلام على معلم البشرية ، والمعلم الأول ؛ سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديهم إلى أن يرث الله الأرض ، ومن عليها .

أما بعد . . فهذه دراسة عن شرح التسهيل للعلامة المرادى - رحمه الله تعالى - دفعنى إلى دراسته حب التراث ونشره - منذ أن عرفت قيمة هذا الموروث الضخم من خلال عملى مراجعًا لغويًا ، وناسخًا للمخطوطات ، ومفهرسًا في دور النشر ، وتدور الأيام دورتها ، وأنا في هذا العمل ازداد حبًا وعشقًا لما خلفه لنا العظماء الأوائل ، وما أن انتهيت من السنة التمهيدية ؛ حتى ذهبت إلى الأستاذ الدكتور أحمد عبد الدايم ، وعرضت عليه شرح التسهيل للمرادى فشدّ من أزرى ، وبارك اختياري ؛ فهو أعلم منى بالرجل وبمكانته ، وتم لى تسجيل الموضوع .

ومن باب الأمانة التى أرتضيها لنفسى - أذكر هنا أن الدكتور شعبان صلاح قد أبلغنى أن جزءًا من الكتاب قد حقق فذهبت إلى جامعة الأزهر ، ووجدت أن الجزء المحقق إلى باب الاشتغال ، فتقدمت بطلب للقسم بأن أكمل ما أنقصه الرجل ، ولكن القسم الموقر قد رفض ذلك الطلب ، وطلب منى المشرف أن أقوم بتحقيق الكتاب ولا ألتفت إلى ما حقق منه لأمرين:

الأول: أن التحقيق القديم غالبًا ما يفتقد النواحى المنهجية وخاصة النواحى التى ظهرت في التحقيق كعلم له أدواته الخاصة .

الثانى: أن الاستفادة تكمن في متابعة العمل منذ بدايته .

وقد كان الخير فيما أراده الله ، وفيما أراده القسم الموقر ، فقد فتح الله علىّ بابا من المعرفة ، لم أكن لأرتاده ؛ لولا ركوب هذا الطريق الوعر .

وقد قسمت البحث قسمين: جعلت أولهما للدراسة ، وثانيهما للنص المحقق .

القسم الأول: وقد اشتمل على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول، فأما المقدمة فقد عرضت فيها الخطة التى سار عليها البحث، وأما التمهيد فقد جاء بعنوان: المرادى حياته وآثاره.
وتحدثت فيه عن اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، ومولده ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره ووفاته .

وجاء الفصل الأول بعنوان: منهج المرادى في شرح التسهيل ومصادره ، وتحدثت فيه عن المنهج الذى اتخذه المرادى في شرحه ، وسار عليه ، ومدى التزام المرادى بهذا المنهج ، كما ذكرت المصادر المختلفة التى استقى منها المرادى شرحه ، وتنبيهات المرادى على شرح التسهيل لابن مالك باعتباره أهم المصادر التى اعتمد عليها المرادي في شرحه .

وعرض الفصل الثانى للشواهد في شرح التسهيل ، وتحدثت فيه عن استشهاده بالقرآن والقراءات القرآنية ، والحديث النبوى ، والشعر واللهجات .

أما الفصل الثالث فقد تناول الخلاف النحوى في شرح التسهيل ، وتحدثت فيه عن الخلاف النحوى في شرح التسهيل سواء أكان الخلاف على مستوى المدارس ، أم على مستوى الأفراد .

وجاء الفصل الرابع: آراء المرادى النحوية، وتحدثت فيه عن الآراء النحوية للمرادى، والتى شملت اعتراضات المرادى على النحاة، ورده عليهم، وآراءه التى شملت موافقاته للنحاة، وتبعيته لهم.

أما القسم الثاني: من البحث فقد تضمن النص المحقق تقفوه الفهارس.

وفى الختام لا يسعنى إلا أن أتقدم من الشكر بجزيله وأعمقه لأساتذتى الذين قدموا لى النصيحة، والتوجيه والإرشاد في كلية دار العلوم فجزاهم الله عنى خيرًا، وأخص من هؤلاء الأساتذة واحدًا الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد عبد الدايم الذي بذل معى - من وقته وراحته - الكثير والكثير في تكبد قراءة هذا العمل، ومازال يقدم لى ملاحظاته دون ملل أو ضجر؛ فكان نعم الأب ونعم المعلم فيما قدم لى من توجيهات أفاد منها البحث وصاحبه، فاللهم اجزه عنى خير الجزاء، كما أشكر الأستاذ الدكتور صلاح رواى، والأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم اللذين ترددت عليهما كثيرًا فأفدت من علمهما الكثير، وأشكر الأستاذين الفاضلين عضوى لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ غفاف حسانين والأستاذ الدكتور/ محمد عبد العزيز عبد الدايم، والأستاذين/ عادل عبد الموجود وعلى معوض، اللذين تفضلا فاقتطعا من وقتهما من أجل تقويم هذا البحث وتقويم صاحبه، كما أشكر إخوانى أمناء مكتبة كلية دار العلوم، والمكتبة المركزية، ومعهد المخطوطات ودار الكتب، والشيخ أسامة، والأستاذ عادل عبد المهيمن على ما قدموا لى من عون وخدمات.

وأخير أسأل الله تعالى التوفيق، والسداد، والأجر، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، والحمد لله في الأولى والآخرة، وصلى الله وسلم على الرسول الكريم، والله من وراء القصد وهو نعم النصير.

التمهيد: المرادى وآثاره

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

هو الحسن بن قاسم[١]، وقيل: حسن ابن أم قاسم بن عبد الله بن على المرادى، المغربى الأصل، المصرى المولد، أبو محمد، وقيل: أبو على بدر الدين، وقيل: شمس الدين المعروف بابن أم قاسم نسبة إلى جدته أم أبيه، واسمها زهراء، وقيل: ليست بجدته، وإنما هى امرأة تبنته.

ويلاحظ الباحث على تلك الترجمة عدة ملاحظات:

أولها: اختلاف المترجمين حول اسمه، وهل هو الحسن بن قاسم، أم حسن ابن أم قاسم؟

ثانيها: اختلاف المترجمين حول كنيته، وهل هو أبو على أم أبو محمد؟

ثالثها: اختلاف المترجمين حول لقبه، وهل هو شمس الدين أم بدر الدين؟

وكما اختلفوا حول اسمه ولقبه وكنيته، اختلفوا كذلك حول العلاقة التى كانت بينه وبين السيدة التى اشتهر باسمها، وهل هى جدته لأبيه، أم إنها امرأة تبنته.

والباحث لا يجد تفسيرات لهذا الخلط في الترجمة الواحدة للعالم الواحد سوى محاولات واجتهادات لبعض المترجمين الذين ترجموا لمثل المرادى خاصة إذا عرفنا أن ترجمة المرادى تناقلها لاحق لمن سابق، وأن حياة الرجل محاطة بشىء من الغموض والإبهام فلم تسعفنا المراجع بما يشفى الصدر عن هذا الرجل.

مولده:

لم يذكر أحد من الذين ترجموا للمرادى تحديد يوم ميلاده، وما قالوه إنما هو تحديد المكان الذى ولد به، فقالوا: ولد بمصر[٢]، وكما أنهم لم يذكروا شيئًا عن زمن ولادته؛ فكذلك لم يذكروا شيئًا عن أفراد أسرته، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى كثرة التنقلات التى كانت تتم في البيوتات التى اشتهرت بطلب العلم، ويظهر ذلك جليًا في قولهم: إن ولادته بمصر ثم أقام بعد ذلك واشتهر بالمغرب[٣]، والذين عرفوا من أفراد أسرته - إن صح نسبها إليه - إنما هى جدته فقط، وهى جدته أم أبيه واسمها الزهراء، ولقبت بالشيخة[٤] لورعها وعلمها.

وكما أغفلت التراجم ذكر أفراد أسرته، أغفلت كذلك الحديث عن حياة المرادى الاجتماعية، وعما إذا كان متزوجًا أم لا، وإن كان له ثمة أولاد أم لا؛ فكما سبق القول: الحديث عن حياة المرادى وأسرته حديث قصير جدًّا لا يزيد عن بضعة سطور في جميع الكتب التى ترجمت للمرادى.

---

(١) راجع في ترجمته:
الدرر الكامنة ٢/ ٣٣، ٣٢، وطبقات القراء ١/ ٢٢٧، وحسن المحاضرة ١/ ٢٣٠، وبغية الوعاة ١/ ٥١٧، وروضات الجنات ٣/ ١٠١، وهدية العارفين ١/ ٢٨٦، وغاية النهاية ١/ ٢٢٧/، ٢٢٨، وشذرات الذهب ٦/ ١٦٠، ١/ ١٦١، والأعلام للزركلى ٢/ ٢٢٨، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٧٦.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٥١٧، وغاية النهاية ١/ ٢٢٧.

(٣) الأعلام للزركلى ٢/ ٢٢٨.

(٤) بغية الوعاة ١/ ٥١٧.

شيوخه:

١ - أبو زكريا الغماري:

هو يحيى بن أبى بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغمارى، التونسى النحوى، أبو زكريا ولد بتونس سنة ٦٤٣هـ، وفيها قرأ على ابن عصفور، وقرأ في دمشق على ابن مالك توفى سنة ٧٢٤هـ[١].

٢ - أبو حيان الأندلسي:

هو أثير الدين محمد بن يوسف بن على أبو حيان الأندلسى، الغرناطى، نحوى عصره، ومحدثه ومفسره، له مؤلفات كثيرة، تلقى العلم عن أبى الحسين بن أبى الربيع، وابن الضائع، وابن عصفور وغيرهم، كما أخذ عنه من طلاب عصره صلاح الدين الصفدى، وناظر الجيش، وصاحب الشرح، وغيرهم. توفى ٧٤٥هـ[٢].

٣ - شرف الدين المغيلي:

هو عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلى الملقب بشرف الدين كان من علماء عصره الأفاضل، ومن أعيان المالكية بالديار المصرية، وولى قضاء المالكية، وهو الذى رغب المرادى في دراسة الفقه المالكى، وجعله يتمسك به فلم ينصرف عنه، توفى مقتولاً سنة ٧٥١هـ[٣].

٤ - مجد الدين التسترى:

هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله التسترى برع في علم القراءات والأصول العربية، وتولى مشيخة القراءات بالمدرسة الفاضلة، اشتهر بجودة القراءة، وحسن الأداء، تأثر به المرادى في علم القراءات والعربية، توفى سنة ٧٤٨هـ[٤].

٥ - شمس الدين اللباق:

هو أبو عبد الله بن أحمد بن عبد المؤمن الدمشقى الشافعى، تأثر به المرادى في علم أصول الفقه، له ترتيب على كتاب الأم للشافعى، ومختصر في علوم الحديث، وكتاب في النحو، وتوفى سنة ٧٤٩هـ[٥].

٦ - السراج الدمنهورى:

هو عمر بن محمد على بن فتوح أبو حفص الدمنهورى المصرى برع في النحو والقراءات أخذ عن الشيخ شرف الدين محمد بن على الحسينى الشاذلى، كما أخذ عن تقى الدين بن الضائع، وتفقه على العلامة نور الدين بن على بن يعقوب، وغيره وأقرئ القراءات في الحرمين الشريفين، ودرس وأفتى، وتوفى سنة ٧٥١هـ[٦].

---

(١) انظر: البغية ٢/ ٣٣١.
(٢) والبغية ١/ ٢٨٠ - ٢٨٥، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٥.
(٣) الديباج المذهب ٢/ ٧٤، وحسن المحاضرة ١/ ٤٦٠.
(٤) والبغية ١/ ٤٥٥.
(٥) شذرات الذهب ٦/ ١٦٣.
(٦) غاية النهاية ١/ ٥٩٧، والبغية ٢/ ٢٢٣.

٧ - **أبو عبد الله الطنجي:**

هـو شيخ من أهل النحو والصناعة ، وقد نقل عنه أبو حيان ، وينسب إلى طنجة[١] وهي بلدة على ساحل المغرب العربى مقابلة للجزيرة الخضراء في الأندلس ، أخذ عنه المرادى النحو والألفية[٢] .

تلاميـذه:

كان المرادى - رحمه الله - رجلاً عالمًا ، تصدى للتدريس فكان للشيخ - كما يظهر من مقدمات كتـبه - حلقات للتدريس والعلم يشرح فيها ويفسر ويجيب تلاميذه إلى ما يطلبونه ، وعلى الرغم من ذلك لم تذكر لنا كتب التراجم - التى ترجمت للرجل - سوى تلميذين فقط وهما:

- **جلال الدين بن عبد رسول بن أحمد بن يوسف التيزيتى الثيرى، وقد ترك مصنفات منها:**
  - **شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول .**
  - **التلويح في شرح الجامع الصحيح .**
  - **المنظومة في الفقه وشرحها .**
  - **شرح المشارق .**
  - **شرح التلخيص .**
  - **مختصر شرح البخاري لمغلطاى .**
  - **ومات بالقاهرة في ثالث عشر من رجب سنة ٧٩٣هـ[٣] .**

والثانـى: إبـراهيم بـن أحمـد بـن عـبد الـواحد بـن عـبد المـؤمن التنوخـى نـزيل القاهـرة تـوفي سنة ٨٠٠هـ[٤] .

آثار المرادى العلمية:

لقد ترك لنا المرادى - عليه رحمة الله - إرثًا عظيما متنوعًا ومفيدًا للمكتبة العربية على العموم ، والمكتبة النحوية على وجه الخصوص ، ومن أهم الآثار التى تركها المرادى:

- إعراب القرآن[٥] .
- إعراب البسملة[٦] .
- تفسير القرآن[٧] .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك[٨] .

---

(١) معجم البلدان ٤/ ٤٢ ، ٤٣ .
(٢) طبقات المفسرين ١/ ١٤٣ .
(٣) البغية١/ ٤٨٨ .
(٤) الدرر الكامنة١/ ١١ ، ١٢ .
(٥) غاية النهاية ١/ ٢٢٧ ، وطبقات المفسرين ١/ ١٤٣ .
(٦) البغية١/ ٥١٧ .
(٧) غاية النهاية ١/ ٢٢٧ ، وطبقات المفسرين ١/ ١٤٣ .
(٨) حققه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن على سليمان - ونشرته الكليات الأزهرية .

- الجنى الدانى في حروف المعانى[١] .
- رسالة في الجمل التى لا يكون لها محل من الإعراب[٢] .
- سرور النفس[٣] .
- شرح باب وقف حمزة على الهمزة[٤] .
- شرح الجزولية[٥] .
- شرح الحاجبية العروضية[٦] .
- شرح الشاطبية[٧] .
- شرح الفصول[٨] .
- شرح الكافية[٩] .
- شرح المفصل[١٠] .
- كراسة في كلا وبلى[١١]
- المفيد في القراءات[١٢] .
- منظومة في الذال المعجمة والدال المهملة[١٣] .
- منظومة في معانى الحروف[١٤] .

وفاته:

أجمعت كل المصادر التى ترجمت للشيخ على أنه توفى في يوم عيد الفطر عام ٧٤٩هـ، ودفن بسرياقوس[١٥] ، ولكننا نجد الإمام ابن حجر العسقلانى ، قد تفرد برأى آخر في وفاته فقال: وقد رأيت بخطى – ولا أدرى من أين نقلته –: وكانت وفاته سنة خمس وخمسين وسبعمائة ، والله أعلم[١٦] .

* * *

(١) حققه الأستاذ محسن ١٩٧١ ، وحققه الأستاذان فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل سنة ١٩٧٣ ، وحقق في رسالة في دار العلوم .
(٢) مخطوط في مكتبة الأزهر برقم ١٧٩٠ .
(٣) ذكرها بروكلمان في الأدب العربى .
(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٤٦٢ تيمور .
(٥) الدرر الكامنة ٢/ ٣٢ .
(٦) السابق والصفحة .
(٧) السابق والصفحة .
(٨) السابق والصفحة .
(٩) الدرر الكامنة ٢/ ١١٧ .
(١٠) حسن المحاضرة ١/ ٥٣٦ .
(١١) الجنى الداني ٥٧٨ .
(١٢) غاية النهاية ١/ ٢٢٧ .
(١٣) مخطوط في معهد المخطوطات .
(١٤) حسن المحاضرة ١/ ٥٣٦ .
(١٥) الأعلام ٢/ ٢٢٨ .
(١٦) انظر الدرر ٢/ ٣٣ .

الفصل الأول
منهج المرادي في شرح التسهيل ومصادره

لقد اختط المرادى لنفسه في شرح التسهيل منهجًا سار عليه في الكثير الغالب ، ولم يحد عنه إلا في القليل النادر ، وتتضح معالم هذا المنهج في النقاط الآتية:

أولاً: بدأ المرادى شرحه بمقدمة يسيره افتتحها بالحمد والصلاة على النبى ﷺ ثم بيّن صفة هذا الشرح ، وأنه تعليق على تسهيل الفوائد ، وذكر الغرض من هذا التعليق بأنه يذيل فوائده ويوضح مقاصده ، ثم ذكر جزءًا من المنهج الذى اختطه لنفسه ، وهو الميل إلى الاختصار[١] .

والواقع أن المرادى قد التزم بمنهج الميل إلى الاختصار ، وذلك ظاهر وواضح في شرحه كما في باب التثنية وجمعى التصحيح[٢] ، ولكن هذا الالتزام وجدناه مفقودًا في بعض الأبواب ، إذ هو يميل إلى الإطالة والإسهاب كما في باب المبتدأ[٣] .

ولعل هذا الخلل المنهجى الذى وقع فيه المرادى يرجع إلى طبيعة الأبواب النحوية التى يعالجها ، أو أن الإسهاب والإيجاز مرتبطان بمتن ابن مالك ، فالمرادى لم يكن يشرح كلامًا له ، ولكنه كان يشرح متن غيره ، فهو إذن مرهون بعبارته في الإيجاز والإطالة .

ثانيًا: قام المرادى بتقسيم المتن إلى أجزاء صغيرة ، وقد رمز للمتن بالحرف الأبجدى "ص" إشارة إلى أنه كلام المصنف ، ثم يبدأ بعد ذلك في شرح هذا الجزء ، وقد رمز له بالحرف الأبجدى "ش" إشارة إلى أنه كلام الشارح ، ويلاحظ على شرح المرادى - بالمقارنة بشرح ابن مالك لكلامه - أنه لم يلتزم بشرح فقرة ابن مالك كاملة ، وإنما الفقرة التى كان يشرحها ابن مالك في موضع ، كان المرادى يشرحها في أكثر من موضع ، ويدل ذلك على عمق المرادى في فهمه واستيعابه لجميع الجزئيات ، وتحليلها والتعليق عليها ، وإبداء الرأى ، سواء كان بالتبعية أم بالاعتراض .

ثالثًا: الدقة في التعريف والحدود ، وتخريج المحترزات ؛ فقد كان المرادى ممن يعتنى اعتناءً كبيرًا بالتعريفات والحدود ، فكان الحد عنده مانعًا جامعًا ، وهو يبدو جليًّا واضحًا في شرح المرادى ، فلا يكاد يخلو موضوع من موضوعات الكتاب ، أو أبوابه إلا وتظهر فيه هذه السمة الواضحة ، فهو يعرف الفعل في اللغة فيقول: هو المعنى الصادر عن الفاعل ، وفى الاصطلاح: ما ذكر - يعنى كلام ابن مالك -: أن الفعل كلمة تسند أبدًا قابلة لعلامة فرعية المسند إليه ، ثم بدأ المرادى يشرح هذا التعريف ، ويخرج محترزاته فقال: قوله: "كلمة" جنس ، وقوله: "تسند" خرج به الحرف ، وبعض الأسماء كياء غلامى ، وما لازم النداء أو الظرفية ، وقوله: "أبدًا" خرج به ما يسند من الأسماء وقتًا دون وقت نحو: زيد القائم ، فالقائم مسند ، وزيد مسند إليه ، ثم تعكس فتقول: القائم زيد ، وقوله: "قابلة . . إلى آخره" خرج به أسماء الأفعال ، فإنها تسند أبدًا وليست أفعالاً خلافًا للكوفيين[٤] .

---

(١) التحقيق: ١ .
(٢) السابق: ٧١ .
(٣) السابق: ٢١٣ وما بعدها .
(٤) التحقيق: ٦ .

فالمرادى في شرحه لنص ابن مالك السابق قد أتى على جميع كلماته ، وعرفها وبين محترزات هذا التعريف .

وفى باب المبتدأ عندما يشرح كلام ابن مالك في تعريفه للمبتدأ: وهو ما عدم حقيقة أو حكما عامِلا لفظيًّا من مخبر عنه ، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى .

يقول المرادى[١]: قوله: "ما" يشمل الاسم الصريح ، والمقدر به نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] ويشمل المخبر عنه في: زيد قائم ، والوصف المذكور: أقائم الزيدان فزيد وقائم لم يدخل عليهما عامل لفظى حقيقة ، ومثال ما عدم العامل اللفظى حكمًا: هو ما جرّ بمن الزائدة ، أو بالباء نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣] وبحسبك درهم ، فخالق وحسبك مبتدآن ، وقد عدما عامِلا لفظيًّا حكما لا حقيقة ؛ لأنهما قد دخل عليهما عامل لفظى ، لكن دخوله كلا دخوله . قيل: ولا يختص ذلك بالزيدان ؛ لأن رب كذلك نحو: رب رجل عامل فرجل مبتدأ ، ولا أثر لرب ؛ لأنهما في حكم الزائد فإنها لا تتعلق بشيء ، وقيد العامل بكونه لفظيًّا ؛ لأن المبتدأ لم يعدم عاملاً معنويًّا ، وشمل قوله: "ما عدم عامِلا لفظيًّا" الفعل المضارع المجرد من جازم وناصب ، وقوله: "من مخبر عنه أو وصف" بيان لما ، وأخرج بهذا الفعل المذكور ، وقوله: "من مخبر عنه" يشمل ما أخبر منه عن لفظه نحو: زيد ثلاثى ، وعن مدلوله نحو: زيد قائم ، وقوله: "أو وصف" المراد به ما كان كضارب ومضروب من الأسماء المشتقة ، والجارى مجراها باطراد ، وهذا يشمل اسم الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمنسوب نحو: أقائم الزيدان ، وما مضروب العمران ، وأحسن أخواك ، وأقرشى أبوك ، قيل: ويرد على المصنف مسألة: لا نولك أن تفعل فإن نولك مبتدأ ، وأن تفعل خبر له ، إذ معناه: لاينبغى لك أن تفعل ، وقد حكى: نولك أن تفعل بمعنى ينبغى لك أن تفعل فيكون من باب: قائم الزيدان في مذهب أبى الحسن ، وقوله: "سابق" احتراز من نحو: أخواك خارج أبوهما فخارج خبر لا مبتدأ إذ لم يسبق ، وقوله: "رافع ما انفصل" يشمل ما رفع الفاعل ونائبه ، والظاهر والمضمر نحو: أقائم أنتما هذا مذهب البصريين ، ومنع الكوفيون ذلك في الضمير المنفصل ، فلا يجيزون إلا: أقائمان أنتما بالمطابقة ؛ ليكون أنتما مبتدأ ، وأقائمان خبرًا مقدمًا ، قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر ؛ كان جاريًا مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل عنه الضمير ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون[٢] .

رابعًا: التزام المرادى بالأبواب والفصول التى قدمها ابن مالك ، فلم يقدم في النص ولم يؤخر ؛ بل جاء شرحه على نفس ترتيب ابن مالك ، وكل ما جاء من استطرادات وتفريعات ومسائل وتعليقات ، إنما هو مما يندرج ضمنًا تحت هذه الأبواب .

ولكن شذ عن هذا وجود باب التحذير والإغراء ، وما ألحق بهما ، بينما هذا الباب قد سقط من نسخة شرح ابن مالك[٣] التى بين أيدينا ، يقول المرادى في باب التحذير والإغراء: لم يثبت هذا

---

(١) السابق: ٢١٣ .

(٢) التحقيق: ٢١٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٥ .

الباب في النسخة التى شرحها المصنف ، ولا شرحه ، وقد ثبت في بعض النسخ التى عليها خطه[١] .

خامسًا: كثيرًا ما - كان - يبدأ المرادى شرح متن ابن مالك بذكر الحدود والتعريفات ، وذكر التعريفات اللغوية والاصطلاحية ؛ ومن ذلك تعريفه للكلام في اللغة بأنه: "الذى يطلق على الخط والإشارة ، وما يفهم من حال الشيء[٢] ، والكلام في الاصطلاح هو و المحدود[٣] أى: ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته .

ومثل تعريفه للفعل في اللغة بأنه: المعنى الصادر عن الفاعل ، وفى الاصطلاح ما ذكر[٤] أى: الكلمة التى تسند أبدًا قابلة لعلامة فرعية المسند إليه .

ومثل تعريفه للحرف في اللغة بأنه: "هو طرف الشيء ، وفى الاصطلاح: ما ذكر[٥] أى: كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًّا بنفسها ولا بنظير .

وكتعريفه للإعراب[٦] ، والإلغاء[٧] ، والتعدية[٨] وغير ذلك مما ورد في النص المحقق ، ولم يكتف المرادى بشرح - أو ذكر - الحدود والاصطلاحات النحوية فقط ؛ بل كان يعرض في شرحه لمصطلحات أخرى ، كمصطلحى اللف ، والنشر[٩] ، وهما من مصطلحات البلاغة ، أو مصطلحات قافوية كتعريفة لحرف الروى أنه: "الحرف الذى تعزى له القصيدة ، فإن كان محركًا ؛ فهو المطلق ، والتنوين اللاحق له يسمى الترنم ، وإن كان ساكنًا ؛ فهو المقيد ، والتنوين اللاحقة له يسمى الغالى[١٠] .

سادسًا: كان المرادى - رحمه الله - شديد التحرى والدقة ومن المعنيين بضبط النسخ ومقابلتها ، يظهر ذلك واضحًا في إثباته باب التحذير والإغراء وما يلحق بهما على الرغم من أنه ليس في النسخة المشروحة لابن مالك ، وقد علق محققا الكتاب بأن هذا الباب ليس موجودًا في النسخ التى حققوا عنها الكتاب ، ولكن المرادى ذكر هذا الباب في شرحه فقال: "لم يثبت هذا الباب في النسخة التى شرحها المصنف ، ولا شرحه ، وقد ثبت في بعض النسخ التى عليها خطه[١١] .

وهذا النص على بساطته وصغر حجمه يوضح لنا سعة اطلاع المرادى على جميع النسخ التى سقط منها هذا الباب ، وبعض النسخ التى عليها خط ابن مالك نفسه مما دعاه إلى إثبات الباب منها ، بالإضافة إلى رجوعه لنسخه الرقى - وهو أحد تلاميذ ابن مالك - وذلك يدل - أيضًا - على عناية المرادى بضبط النص وتوثيقه توثيقًا علميًّا منهجيًّا سليمًا ، ولعلّ هذا التحرى الشديد ، والدقة في

---

(١) التحقيق: ٩٥ .
(٢) السابق: ٣ .
(٣) السابق: ٤ .
(٤) السابق: ٦ .
(٥) السابق: ٧ .
(٦) السابق: ٢٢ .
(٧) السابق: ١٥ .
(٨) السابق: ٢١ .
(٩) السابق: ٢٨ .
(١٠) السابق: ٧ .
(١١) السابق: ٩٥٠ .

المنهج ممن دعا المرادى لذكره - في شرحه - زيادات النسخ الأخرى ويثبتها في نسخته .

سابعًا: كان المرادى - رحمه الله - في بعض الأحيان يذكر آراء النحاة - أو النحوى - ثم يعقب عليها إما بالقبول فيعتمدها ، وإما بالرفض فيهدمها ، من ذلك تعليقه على ابن الباذش في مسألة إسناد المضارع للغائبين: هل يكون الفعل بالتاء أم بالياء ، وقد اختار ابن الباذش أن يكون الفعل بالياء وعلل ذلك بأنه هو القياس حملاً على اللفظ وأن التاء لم يرد فيها سماع ، وقد رد عليه المرادى بعكس ذلك فقال: والصحيح أنه بالتاء ، وبه ورد السماع[١] .

ومن ذلك أيضًا ذكره لرأى سيبويه والجمهور والمصنف في النون والألف والواو والياء ، ورأى المازنى والأخفش ، فقد ذهب سيبويه والجمهور والمصنف إلى أنها ضمائر ، وذهب المازنى إلى أنها علامات كتاء التأنيث والفاعل مستكن ، كما استكن في هند فعلت ، وقد ذهب الأخفش إلى حرفية الياء ، ووافق الجمهور في اسميه الثلاثة - النون والألف والياء - وقد ذكر المرادى شبهة كلّ من المازنى والأخفش ، وبدأ بشبهة المازنى فقال: وشبهة المازنى: أن المضمر لما استكن في فعل وفعلت ، استكن في التثنية والجمع ، وجيء بالعلامات ؛ للفرق كما جيء بالتاء في علت للفرق ، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أو الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين ؛ احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامة للمؤنث .

وبعد أن ذكر المرادى شبهتى المازنى والأخفش - وهو معارض لها - شرع في إبطال هذين القولين فقال: ويبطل القولين أنها لو كانت حروفًا ، ما لزمت فكان يجوز: الزيدان قام كما جاز:

فإن الحوادث أودى بها

وأنها لو كانت حروفًا ؛ لزم أن تكون نون الإناث ساكنة ، وألا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث ، ويبطل قول الأخفش أيضًا بوجوه:

أحدها: أن الياء لم يثبت كونها علامة ، وثبت كونها ضميرًا في نحو: أكرمنى .

الثانى: أن علامة التأنيث لم تلحق في موضع آخر المضارع .

الثالث: أنها لو كانت علامة في التثنية ، فيقال: قوميا كما يقال: قامتا .

الرابع: أنها لم ترفع بالنون من المضارع إلا ما اتصل به ضمير[٢] .

وفى بعض الأحيان كان المرادى يسرد آراء النحاة في المسألة ويذكر معها حججهم ، ثم يحكم بالضعف على بعض الآراء ، ويترك البعض الآخرون دون الحكم عليه ، ولم يذكر فيها مذهبًا له .

من ذلك ما ذكره في الخلاف بين النحاة هل الفعل المضارع صالح للمستقبل أم للحال؟ وقد ذكر آراء النحاة في ذلك فقال: مذهب الجمهور أن المضارع صالح للاستقبال والحال ثم اختلفوا فقيل: مشترك بينهما ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ؛ لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ بخلاف إطلاقه على الماضى فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ ، وقيل: إذا وقع على الحال ؛ كان بحق الفرعية ؛ ولذلك يحمل على الحال عند التجرد ، وهو مذهب الفارسى ، وقيل بعكسه وهو مذهب

---

(١) السابق: ٦٢ .

(٢) السابق: ٩٥ ، ٩٦

ابـن طاهـر ؛ لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا ثم حالاً ثم ماضيًا فالمستقبل أسبق ، فهو أحق بالمثال ، ورد بأنه لا يلزم فله سبق المعنى سبقية المثال ، وقد ذكر أبو إسحاق: أن أسبق الأمثلة الماضى لاعـتلال المضـارع والأمـر باعـتلاله ، وذهب الزجاج إلى أنه مستقبل ، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصـره ، فـلا يسـع العـبارة ، وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا يكون للحال ، فإذا قلت: زيد يقوم غدًا فمعناه: ينوى أن يقوم غدًا ، وهما ضعيفان فهذه خمسة مذهب[١] .

ثامنًا: يظهـر جليًّا - لقـارئ شـرح التسـهيل لـلمرادى - تتبع المرادى للآراء في معاجم اللغة والأخـذ مـن أصـحاب المعاجم ، وشرح المفردات التى يظن فيها أنها غامضة ، مما يعطى انطباعًا عن معجمية المرادى الواسعة والسليمة ، وما ينبغى أن يكون عليه الشارح من صلة دائمة بمعاجم اللغة ؛ لأنهـا تـمثل بصـورة صـادقة اللغـة الـتى كانـت تحاكـيها العرب آنذاك ، من ذلك مثلاً: ما حكاه عن صـاحب المحكـم في أن "سى" فـرع عـن سـوف[٢] ، ومن ذلك أيضًا قولـه: "وفى أنا لغات: الأولى ؛ حذف ألفها وصلاً ، وإثباتها وقفًا ، وهى لغة غير تميم . الثانية: إثباتها وقفًا ووصلاً ، وهى لغة تميم . الثالـثة: هـنا بـإبدال الهمزة هاء . الرابعة: آن على وزن عان . ويقول عند الكلام عن تشديد خاء أخ وبـاء أب: وحكى الأزهرى أن تشديد خاء أخ ، وباء أب لغة ، وأنه يقال: أستابيت فلانًا بباءين أى: اتخذته أبًا[٣] .

والمـرادى لا يقتصـر في رجوعـه لـلمعاجم في بـاب دون بـاب لكـنك واجد - لا محالة - هذه الشخصـية المعجمـية المعارفية تطـالعك بين الحين والآخر بما حوته المعاجم من شوارد ووارد فتجده عـندما يذكـر "فـو" في إعـراب الأسماء الستة ؛ تراه مهتمًا بذكر مواده اللغوية المختلفة ، ويذكر للفم أربع مواد لغوية كلها صالحة لـه:

١- فوه ، وهى التى زعم الأكثرون ؛ لأنها الأصل بدليل التصغير والتكسير والاشتقاق .

٢- فمي بدليل فميان .

٣- فمو بدليل فموان .

٤- فمم بدليل أفمام[٤] .

ومـن ذلـك عـند ذكر ه للحم يقول: والحم أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه . هذا هو المشهور ، وقد يطلق على أقارب الزوجة[٥] .

ومن ذلك شرحه لكلمة الموهبة التى وردت في قول الشاعر:

ولفـــوك أطيـــب لـــو بذلـــت مـــن ::: مـــــاء موهـــــبة عـــــلى خمـــــر

يقول: الموهبة بالفتح وبالباء الموحدة: نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء[٦] . ذكره في الصحاح .

---

(١) السابق: ١٢ ، ١٣ .
(٢) السابق: ١٧ .
(٣) السابق: ٣٢ .
(٤) السابق: ٣٥ .
(٥) السابق: ٣١ ، وانظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب١/ ١٩٩ ، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤ .
(٦) التحقيق: ٧١١ .

تاسعًا: ومن منهج المرادى في شرحه أنه إذا ذكر شيئًا في غير موضعه ؛ أجّل الحديث عنه ، ونبه على ذلك .

من ذلك قوله عند شرح المصنف: فارفع بضمة ، وانصب بفتحة ، وجر بكسرة ، واجزم بسكون إلا في مواضع النيابة: مثال الرفع بالضمة: زيد يذهب والنصب بالفتحة: إن زيدًا لن يذهب ، والجر بالكسرة: مررت بزيد ، والجزم بالسكون: لم يذهب ومواضع النيابة ستأتى[١] . ويقول عند الكلام في مواضع النيابة: أنها قسمان: قسم تنوب فيه حركة عن حركة ، وقسم ينوب فيه حرف عن حرف ، فبدأ بالأول ، ومالا ينصرف هو وما شابه الفعل بكونه فرعًا من جهتين ، وسيذكر في بابه[٢] .

عاشرًا: كان المرادى - رحمه الله - في أثناء الشرح - يشير إلى اللغات واللهجات المختلفة ، فأحيانًا كان لا يذكر أصحاب اللغة كأن يقول: وهى لغة قوم في رفع لم للفعل المضارع[٣] .

وكان - أحيانًا - ينص على اللغة دون إشارة إلى أى قوم: يقول المرادى في شرحه لنص المصنف: ويقال: إياك وأياك وهَياك وهِياك اللغة المشهورة: إياك بكسر الهمزة وتشديد الياء ، وبها قرأ الجمهور ، وقرئ بفتح الهمزة وتشديد الياء ، وتروى عن على ، وقرأ أبو عمرو بن فايد بالكسرة وهى قراءة السوار الغنوي ، فهذه خمس لغات ، وقرئ أياك بفتح الهمزة مع التخفيف ، وقرئ هياك بكسر الهمزة المبدلة مع التشديد ، وقرئ: هياك بكسر الهاء مع التخفيف . صارت سبعة لغات ، وأغربها تخفيف الياء[٤] .

ونلاحظ على المرادى في هذا النص دقته العالية في تعامله مع اللغات حيث استطاع المرادى - بسليقته - أن يحكم على صحة اللغة بشهرتها ، وعلى ضعفها بغرابتها .

كما يلاحظ استناد المرادى إلى القرآن الكريم في عرضه للغات ، ولعل ذلك يرجع إلى أن المرادى كان عالمًا بالقراءات القرآنية .

وأحيانًا كان ينص المرادى على أصحاب اللغة كقوله على حلول أم مكان أل أنها لغة حمير[٥] .

حادى عشر: كان المرادى في شرحه كثيرًا لاستخدام الأصول النحوية ، وهى كثيرة في كتابه بحيث تنهض وحدها بدراسة منفردة .

فالسماع عند المرادى يظهر من خلال الكثرة الهائلة للآيات القرآنية التى استشهد بها المرادى ، والقراءات بأطوارها المختلفة ، والحديث الشريف وكلام العرب شعره ، ونثره .

وهذه الكثرة تعكس لنا الثقافة الواسعة التى كان يتمتع بها المرادى . كما نجد المرادى معتنيا بالأقيسة النحوية - حيث إن النحو قياس يتبع فشاع في شرحه الكثير من القواعد الأصولية مثل:

- حذف ما عهد أولى[٦] يدل به على عدم تفضيل الفرع على الأصل ، وذلك عند اجتماع

---

(١) السابق: ٢٨ .
(٢) السابق والصفحة .
(٣) السابق: ١٨ .
(٤) السابق: ١١٤ ، ١١٥ .
(٥) السابق: ٢٩ .
(٦) السابق: ٤١ .

نونا الرفع والوقاية فأيهما تحذف . .

- الاستثقال يبيح الحذف[١] .
- الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع[٢] .
- ألا يترك ما هو مجمع عليه لما هو مختلف فيه[٣] .

كذلك نجد الإجماع - أيضًا - في شرح المرادي في كثير من المسائل النحوية التي علق عليها بإجماع النحاة ، أو الجمهور مثل قوله: وهذا رأي الجمهور ، وهذا ما عليه الأئمة ، وغير ذلك من العبارات التي تدل على إجماع أهل العلم .

ثاني عشر: استخدم المرادي مصطلحات البصريين والكوفيين في موضع واحد من ذلك ذكره في تسمية المضمر أن: "عبارة البصريين" المضمر والضمير ، وعبارة الكوفيين: الكناية والمكنى[٤] ، واستخدامه لضمير الشأن قال: يسميه البصريون ضمير الشأن إذا كان مذكرًا ، وضمير القصة إذا كان مؤنثًا ، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول ؛ لأنه لا يدرى عندهم على ماذا يعود[٥] ، واستخدامه لضمير الفصل قال: وجه تسميته فصلاً أنه بين المبتدأ و الخبر ، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت ، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع ؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبرًا لا تابعًا ، وهذا حسن ؛ وأن الضمير لا ينعت ، ووجه تسميته عمادًا أنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به تبين أن الثاني خبر لا تابع ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام ، أي: يقويه ويؤكده ، وسماه بعض المتقدمة صفة[٦] .

فالمرادي في النص السابق يستخدم مصطلح الفصل ، وهو مصطلح بصرى ، ويستخدم مصطلحات العماد ، والدعامة ، والصفة ، وهى مصطلحات كوفية ، ولا يفوت المرادى أن يذكر لكل مصطلح ما يبرر به وجه تسميته لكل فريق .

ثالث عشر: كان المرادى رحمه الله يذكر الروايات المختلفة التي تكون للبيت عند استشهاده به ، ومن ذلك قوله من جر المجموع بالألف والتاء بالفتحة - بعدما أنشد قول امرئ القيس:

تنورتها من أذرعات وأهلها ::: بيثرب أدنى دارها نظر عال

بالفتح ، ويروى بالكسر من غير تنوين ، وبالكسر مع التنوين ، وهذا هو المشهور[٧] .

ومن ذلك أيضًا قوله في قول الشاعر:

فكن جردًا فيها تخون وتسرق

---

(١) السابق: ٤١ .
(٢) السابق: ٤١ ، ٤٢ .
(٣) السابق: ١١٣ .
(٤) السابق: ٩٢ .
(٥) السابق: ١٢٧ .
(٦) السابق: ١٣٠ .
(٧) السابق: ٣١ .

يروى بالتاء والياء[١] ، ومن ذلك - أيضًا - قوله في قول الشاعر:

فأومـــأت إيمـــاء خفـــيا لحبـــتر ::: فلـــله عيـــنا حبـــتر أيمـــا فـــتى

أنشده المصنف بالنصب أى: على الحال ، وأنشده غيره بالرفع على أنه مبتدأ ، أو خبر ، والتقدير: أى فتى هو[٢] ، وقال في قول الشاعر:

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى

وقد روى: أحضر الوغى بالرفع والنصب[٣] .

يقول ابن عصفور في هذا البيت: والدليل على أن الفعل المضارع يحكم له بحكم ما هو منصوب بـ "أن" وإن كان مرفوعًا قوله: وذكر البيت السابق في رواية من رفع و"أحضر" ألا ترى أنه عطف أن أشهد على أحضر قول ذلك على أن المراد أن أحضر[٤] ، ومن ذلك قوله في قول الشاعر: للرجل الحادى وقد متع الضحى وطيرُ المنايا فوقهن أواقع ؛ فالحادى يستلزم إبلاً محدودة فضمير فوقهن عائد على الإبل ، ويقال: متع إليها وتمتع إذا ارتفع ، ويروى: تلع بمعنى ارتفع[٥] .

فالمرادى في كلامه السابق قد جمع بين الشرح للمفردات وتوجيه الإعراب ، وذكر روايات البيت .

رابع عشر: كان المرادى - رحمه الله - مستخدمًا لمصطلحات المناطقة والفلاسفة كاستخدامه لمصطلح الوجود ، والعد ، والجنس ، والحد ، والانتفاء ، واللزوم ، والمطابقة ، والاحتراز ، والاصطلاح وما إلى ذلك من اصطلاحات المنطقيين التى وردت في الشرح .

ولعل استخدام المرادى لاصطلاحات الفلاسفة هو شيوع هذا العلم في عصر المرادى ، أو اعتبار الفلسفة أم العلوم كما يقولون .

خامس عشر: استخدم المرادى كثيرًا من المصطلحات النحوية التى تدل على وعى المرادى وذوقه العالى في الحكم سواء كان على النص أم القاعدة ، ومن هذه المصطلحات: صحيح ، جائز ، مشهور ، فصيح ، نادر ، قليل ، الأفصح ، الفصحى .

بذلك القدر يمكن للقارئ أن يحدد منهج الرجل في شرحه ، ثم ننتقل بعد المنهج إلى مصادر المرادى في شرح التسهيل .

مصادر المرادى في شرح التسهيل:

يصعب على الباحث الإلمام بالمصادر المتعددة التى استقى منها المرادى شرحه ، فالمرادى من علماء القرن الثامن الهجرى ، وأعنى بذلك أن المرادى كان أمام ميراث ضخم ميراث سبعة قرون كاملة استطاع الرجل أن يستوعب هذا الموروث ويوظفه في شرحه ، بالإضافة إلى موسوعية الرجل

---

(١) السابق: ١٧١ .
(٢) السابق: ١٨١ .
(٣) السابق: ١٩١ .
(٤) ضرار الشعر لابن عصفور ٢٦٤ ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ١٩٨٠
(٥) التحقيق: ١٢٤ .

في المنقول ، وسوف يقتصر الباحث هنا على ذكر أهم المصادر التى استفاد منها المرادى والعلماء الذين نقل عنهم .

ذكر المرادى في شرحه أسماء كثيرين من أعلام النحاة - زاد عددهم على المائة - الذين أخذ عنهم ، ونقل رأيهم بالاتباع أو المخالفة ، أو التعليق ، أو الترجيح أو الاستئناس ، ومن يتصفح شرح التسهيل للمرادى يجد آراء النحاة مثبوتة في كل صفحة سطرها المرادى ، وهذا دليل العمق وسعة الاطلاع ، ولا ينفى - في الوقت نفسه - عن المرادى صفة الأصالة في البحث ، ومن الأعلام الذين ترددت أسماؤهم في شرح التسهيل مع خلاف في القلة والكثرة:

- ابن أبى الربيع .
- الأخفش .
- ابن إياز .
- أثير الدين (أبو حيان) .
- بشر المريسى .
- الجزولى .
- الحريرى .
- حمزة .
- الرندى .
- الزجاج .
- الزيادى .
- السيرافى .
- ابن سيده .
- ابن شقير .
- ابن الطراوة .
- أبو على الفارسى .
- ابن عصفور .
- أبو عبد الله الطوال .
- عبد القاهر الجرجانى .
- قطرب .
- الكسائى .
- ابن مقسم .
- ابن يعيش .
- الأبذى
- الأعلم الشنتمرى .
- ابن الأنبارى .
- الأصمعى .
- ابن بابشاذ .
- ثعلب .
- الجرمى .
- أبو حاتم .
- ابن درستويه .
- الربعى .
- الزجاجى .
- أبو زيد .
- سيبويه .
- ابن السيد .
- الشيبانى .
- ابن طلحة .
- وأبو العافية .
- أبو عمرو المطرز .
- أبو عمرو بن العلاء .
- الفراء .
- قنبل .
- اللحيانى .
- هشام الضرير .
- يونس .
- أبو إسحاق .
- أبو عمرو بن العلاء .
- ابن الأعرابى .
- بدر الدين (ولد المصنف) .
- ابن جنى .
- الجوهرى .
- ابن حزم .
- ابن الدهان .
- أبو الحجاج يوسف بن معزوز .
- الزمخشرى .
- السهيلى .
- ابن السراج .
- الشلوبين .
- الصيمرى .
- ابن طاهر .
- أبو عبيدة .
- ابن عطية .
- على بن أبى طالب .
- الفارقى .
- القالى .
- المبرد .
- ابن ولاد .
- ابن العلج .

وكما تعددت أسماء النحاة والقراء واللغويين ؛ تعددت كذلك بعض أسماء الكتب التى نقل عنها المرادى في شرحه فوجدنا ذكرًا لـ:

- كتاب سيبويه . - المفصل . - شرح المفصل .
- الإيضاح . - اللباب . - تفسير ابن عطية .
- الأصول لابن السراج . - النهايةُ . - الغرة في شرح اللمع .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية . - التوطئة .
- قانون . - قواعد المطارحة . - القانون .
- نتائج الفكر . - أمالى السهيلى . - أمالى الزجاج .
- البسيط لابن أبى الربيع . - البسيط لابن العلج . - ألفية ابن معط .
- الفصول الخمسون . - البديع . - الكافية .
- شرح الكافية . - شرح الألفية لابن الناظم .
- شرح التسهيل لابن مالك .

وغير ذلك من أسماء الكتب التى ترددت في الشرح ، ولكن المرادى لم ينهج نهجًا واحدًا في مصادره ، وهناك ثمة ملاحظات وجدتها في شرحه منها:

١- أن المرادى كثيرًا ما يغفل ذكر صاحب النص ، وقليلاً ما كان يذكره - فكثرت عند المرادى عبارات: ذهب بعضهم ، أو ذهب بعض العلماء ، أو منهم من قال ، أو قال بعضهم ، أو زعم بعضهم ، أو قال بعض المتأخرين ، وهذا الصنيع من المرادى ليس بدعًا منه ، ولكنه متبع في ذلك ، حيث كان ذلك سمة لمؤلفات القرنين السادس والسابع بعد استقرار العلوم ، ونظرة سريعة لمؤلفات هذه الفترة تبرهن على صحة ما ذهبنا إليه . هذا أولاً .

ثانيًا: ربما لجأ المرادى - كغيره من العلماء - إلى هذه الطريقة حتى يلقى بتبعية الرأى على صاحبه الذى لم يذكره ، أو يهرب هو من هذه التبعة ، أو أنه يذكره على غير اعتقاد ، ولكن من باب التعزيز للآراء والاتجاهات وليست هذه الطريقة من المرادى - والعلماء الذين سبقوه - بصحيحة ولا مجدية ؛ لأنها تجعل الرأى وصاحبه في حكم العدم ، مما يجعل بعض النحاة ، وطلاب الدراسات العليا يعزفون عن هذه الآراء ليس لشيء في ذاتها - إذ ربما تكون صحيحة ، أو أصح من غيرها إلا أنها مجهولة القائل ، أو مزعومة ، ولا ننسى أن الأمة العربية تلقت علومها عن طريق السند والرواية .

٢- كان المرادى - رحمه الله - ينص على أسماء الكتب التى ينقل عنها - في بعض الأحيان - وفى أحيان كثيرة ينقل دون نص على أسمائها ، ولعل ذلك يرجع أيضًا إلى نمطية التأليف في هذه الفترة إذ ذلك ليس مقصورًا على مؤلفات المرادى بل هى سمة شملت جميع مؤلفات هذه الفترة .

أمر آخر يعود إلى إغفال المرادى النص على أسماء الكتب هو أن الآراء المثبوتة في تلك الكتب من الشهرة بمكان بحيث لا يصح أن يغفلها أحد في هذه الفترة فكان المرادى يعتمد على ذكاء السامع وفطنته .